

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة ١٨

المعقودة يوم الجمعة

٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

RECEIVED
MAY 20 1991
UNITED NATIONS

محضر حرفي للجلسة الثامنة عشرة

(نيبال)

السيد رانا

الرئيسي :

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بذرع السلاح

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.18
20 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد الممّنّي في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza . وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

بنود جدول الاعمال من ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

السيد هولفير (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ،
أود أن أهنئكم على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى . كذلك أهنئ أعضاء مكتب
اللجنة الآخرين .

إن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية ، يا سيادة الرئيس ، ضمان بأننا سنؤدي عملا
مثمرا في هذه الحقبة الجديدة التي بدأت الآن في العلاقات الدولية . وأشيد أيضا
بطفلكم ، السفير أدولفو تايلهاردات ، على العمل الممتاز الذي قام به دعما لنزع
السلاح والأمن الدولي .

التاريخ عملية طويلة ، ونحتاج الى الوقت للتعامل قبل أن يكون بوسعنا أن
نقيم حقا ما تحقق . غير أنه من الممكن في غضون فترة قصيرة أن نشير الى بعض
الاتجاهات التي تؤثر بطريقة أو بآخر في مستقبل الشؤون الدولية . إن إعادة توكيد
الديمقراطية بوصفها قيمة أساسية في المجتمع الإنساني أصبحت متزايدة الانتشار بين
الدول .

وشيلي مثال ساطع على ما ذكرته الآن . ولعل هذا هو السبب في كوننا نود أن تمتد حركة إغفاء الطابع الديمقراطي ، التي يشارك فيها معظم أعضاء المنظمة الآن ، إلى الهيئات متعددة الاطراف . ومع ذلك تلاحظ شيلي بقلق بالنسبة لبعض المواضيع الرئيسية في مجال السلم والامن الدوليين مثل الحظر الشامل على التجارب النووية ، إن رياح الديمقراطية لا تهب عليها كما تهب على الساحات السياسية العالمية الاخرى .

إن انعقاد مؤتمر تعديل معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ الذي يشكل حلا بديلا مباشرا للمشكلة يمكن أن تقوضه إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح . فخلافا للجنة السابقة ، يبدو أن هذه اللجنة ليست في مركز يسمح لها بالتفاوض على حظر شامل للتجارب النووية . وإذا أخذنا في الحسبان أيضا موقف الدول الكبرى ، بدا من كل الظواهر أن تسوية البند المتعلق بحظر التجارب النووية أمر من المقروض أن تتسواه نئة من الدول صغيرة العدد . وسلوك هذه الدول يوحي بأنها لا تعي أن التجارب النووية لها عواقب وخيمة على البشرية جمعاء .

فلا شك في أن التفجيرات النووية تلحق الضرر بالبيئة . وقد أقرت بذلك في هذا المحفل نفسه بلدان ليست لها أية مصلحة مباشرة في الموضوع وهيئات علمية دولية كثيرة لها مكانتها في هذا المجال . وشيلي قد استنكرت في مناسبات عديدة - هي وكثيرون غيرها من أعضاء اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ - التجارب النووية التي تجرى في المنطقة الجغرافية الواقعة في اختصاص اللجنة ، ولن نتوانى عن هذا الجهود اللازمة لإنهاء تلك التجارب تماما .

كيف يمكننا تفسير حالة العالم اليوم ؟ من ناحية ، تبدأ الدول الكبرى عملية لنزع السلاح ، ومن ناحية أخرى هناك اهتمام كبير بصناعة أسلحة لها القدرة على تدمير العالم مئات المرات . ليس من قبيل المفارقة أن تقوم دولة حائزة للأسلحة النووية تحتج بضرورة تعميم الديمقراطية ، بالإعلان عن نيبتها في مواصلة إجراء التجارب النووية دون مراعاة للمشاكل ، التي لها ما يبررها ، لدى مختلف البلدان في منطقة واسعة من العالم ؟ لا شك في أن إيجاد حل لمسألة التجارب النووية ليس بالأمر الهين ،

ولكن ذلك لا يستدعي انشاء هيئات متماثلة أو اقتراح نهج لن تؤدي إلا الى التعارض مع المفاوضات الفعلية حول الموضوع أو عرقلتها .

وترى حكومة بلندا أن البدء بمفاوضات لنزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح أمر هام للغاية . ولكن تحليل التقرير الذي قدمه المؤتمر الى الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة يوحي بأن النتائج التي تحققت ضئيلة جدا ، ويرجع ذلك أساسا الى نقص الإرادة السياسية التي أظهرها أعضاؤه . وإذا راعينا أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح ، لم يعد بوسعنا إلا الإعراب عن انشغالنا بشأن مستقبله . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الأحداث السياسية الأخيرة ، كاختفاء التكتلات الايديولوجية وإعادة توحيد الدول تشير التساؤلات حول عضوية المؤتمر . ويجب تسوية هذه المسائل بطريقة ديمقراطية بحتة . وشيلي ، التي تشترك الآن بوصفها مراقبا ، على استعداد لأن تصبح عضوا كامل العضوية في المؤتمر ، مما يتيح لها الإسهام في افتتاح العهد الجديد لنزع السلاح الذي يجب أن ينبثق عن التغييرات السياسية الإيجابية التي تحدث الآن في العالم .

وتوافق حكومة شيلي موافقة تامة على هدف التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية ، ولا يسعى إلا أن تعرب عن قلقها إزاء التأخيرات الحاصلة في المفاوضات التي تجري في إطار مؤتمر نزع السلاح ، وترى في نفس الوقت أنه إذا أريد للنظام القانوني الذي يُنشأ أن يلقي قبولا عالميا ، وجب ألا يكون هناك تمييز لصالح بعض البلدان ضد بلدان أخرى ، كما أنه يجب ألا تكون هناك معايير من شأنها أن تعرقل التدمير الكامل لكل ترسانات الأسلحة الكيميائية في وقت واحد . وبالإضافة الى ذلك يجب أن يكون هناك نظام فعال للتحقق يضمن الموضوعية في تنفيذه .

ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم بعمل حاسم إزاء موضوع الفضاء الخارجي . وبلندا ، الذي يقوم بعمل بارز في الهيئات متعددة الاطراف في هذا الموضوع ، لا يرى أنه من المناسب أن تتناول الموضوع هيئات مختلفة في حين أن الهيئات المعنية به مباشرة لا تملك سلطة اتخاذ القرار . ومنع إطفاء الصبغة العسكرية على الفضاء

الخارجي وضمان استخدامه استخداما سلميا لمصالح البشرية وجهان لعملة واحدة ، ويجب تحقيقهما معا بأسرع ما يمكن .

إن التغيرات السياسية في حياة الدول من المحتمل أن تصاحبها تغيرات هيكلية وتغيرات في المفاهيم . ومن المؤكد أن الدول تتجه صوب نهج جديد متعدد الجوانب بالنسبة للأمن . فالمفاهيم العسكرية لم تعد هي المفاهيم الوحيدة التي تؤخذ في الحسبان ، فهناك مفاهيم أخرى يحسب أيضا حسابها ، مثل القضاء على دواعي الشعوب بعدم الأمان لدى الشعوب ، واتباع نهج عالمية في معالجة المشاكل العالمية الكبرى . ومن الواضح في هذا السياق أن هناك رابطة وثيقة بين مفاهيم نزع السلاح والتنمية والبيئة . ويجب علينا قطعاً أن نخصص الموارد الاقتصادية المفرج عنها نتيجة لعملية نزع السلاح لحل المشاكل الاقتصادية والبيئية العالمية التي تزداد زيادة سريعة ، ويجب أن نضمن التنمية الاقتصادية المستقرة والمستمرة في بيئة تشجع على النهوض بالحياة الانسانية .

ويتفق وفد شيلي اتفاقاً تاماً مع البلدان التي طالبت بترشيد أعمال اللجنة الأولى . والمجتمع الدولي سيعطي عمل الأمم المتحدة من أجل السلم والأمن الدوليين حقه من التقدير ، إذا وجهنا إليه رسالة لا لبس فيها تتجلى في عدد قليل من القرارات الواضحة الدقيقة .

وترى حكومة شيلي أن الدراسات التي أعدتها الأمم المتحدة عن الأسلحة النووية وعن دور المنظمة في مجال التحقق تشكل عناصر هامة في مفاوضات نزع السلاح . ونحن نهنئ السفارة ماي بريت شيورين ممثلة السويد ، والسيد فريد بيلد ممثل كندا على قيادتهما الجادة الحكيمة لهذا العمل .

إن التحديات التي تواجه العالم لم تتغير . ولكن مواقف الدول إزاء حلها قد تغيرت . وترى حكومة شيلي أن مجتمع الأمم لا يسهل إلا أن يفتنم فرصة الآمال الجديدة التي تبرز الآن بل يتحتم عليه اغتنامها . إننا نواجه التحديات بإرادة سياسية حقيقية ونود أن نشهد للعالم أن التغيرات السياسية التي تحدث الآن يمكن أن تترجم إلى حقائق ملموسة .

السيد باتيوك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : أود في هذا البيان أن أتكلّم عن عمل هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح . لقد أكد عدد كبير من أعضاء هذه اللجنة على الدور الهام والمتزايد الذي تظطلع به الأمم المتحدة في عملية نزع السلاح . وفي البيان الذي أدلى به وزير خارجية أوكرانيا أمام اللجنة الأولى منذ اسبوع قال :

"وقد برهنت المنظمة على أهميتها الفريدة بوصفها المركز العالمي

الوحيد للتنسيق بين إرادات ومواقف وجهود جميع الدول ، وخصوصا في تناول

المسائل ذات الطابع العالمي" . (A/C.1/45/PV.10 ، ص ٢٦ - ٣٠)

والأمم المتحدة ، في رأينا ، المحفل العالمي الوحيد الذي يمكن لجميع الدول

الأعضاء أن تشارك فيه في عملية نزع السلاح ويمكنها في الواقع أن تؤثر في عملية

تعزيز الأمن الدولي عن طريق نزع السلاح . وتظطلع هيئة نزع السلاح بدور بارز في آلية

الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤخرا جرى بحث عن وسائل لترشيد أنشطة تلك الهيئة . وقد

أظهرت الهيئة بوضوح ، في دورتها التي انعقدت في هذا العام الفرص الهامة المتاحة

لها . وإنجازات الهيئة فيما يتعلق بالسبل والوسائل اللازمة لتعزيز عملها ، وهي

النتائج التي تشير إليها الوثيقة A/45/42 ، تبرر الافتراض بأن فعالية عمل الهيئة

تتحسن تحسنا كبيرا .

ونرى أن التدابير المتفق عليها ، مثل تلك التي تستهدف تصنيف جدول أعمال

الهيئة وتحديد الإطار الزمني للنظر في مسائل محددة وملحة حقا ، وتنظيم عمل

الهيئة على نحو مرض ، ستمكن من تحويل الهيئة الى هيئة فعالة حقا من هيئات الأمم

المتحدة .

وما انفك نشاط مؤتمر نزع السلاح محل الاهتمام الوثيق في اللجنة الأولى . وإذا

نصدر الحكم على أساس النغمة العامة للمناقشات تشعرو فود كثيرة بقلق بالغ للتقدم

البطيء الذي أحرزه المؤتمر . ويبدو لنا أن لهذا القلق ما يبرره تماما . والواقع

أن تقرير المؤتمر لعام ١٩٩٠ ، شأنه في ذلك شأن تقارير السنوات القليلة الماضية ،

يوفر أساسا محددا لهذا القلق .

(السيد باتيوك ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ونحن بطبيعة الحال نلاحظ بارتياح التقدم الذي أحرز في المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية وبشأن تدميرها . ويسعدنا أن هذه المفاوضات تصل الآن إلى مرحلتها النهائية . وبالمناسبة ، إن هذا يؤكد أن المفاوضات العالمية المتعددة الأطراف والمثمرة بشأن تدابير نزع السلاح الحقيقية عملية تماما . ونرحب أيضا بقيام المؤتمر بإنشاء لجنة خاصة معنية بحظر التجارب النووية على الرغم من أنه لم يكن من الممكن حتى الآن التوصل إلى اتفاق عام بشأن ولاية تفاوضية . بيد أن هذا هو الإنجاز الوحيد الذي يمكن أن نسجله للمؤتمر في هذا العام . ومع أن هذا الانجاز تطور إيجابي فإنه لا يبرر ، أيا كانت النوايا أو الأغراض ، عدم إجراء المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن بنود جدول الأعمال الشامل للمؤتمر .

وطيلة عدة سنوات حتى الآن لم يحقق المؤتمر نتائج عملية . ولا يمكننا أن نشعر بالرضا بأن معظم الاتفاقات المحددة المبرمة حديثا أعدت منذ أكثر من ١٠ سنوات . وحالة كهذه تبدو اليوم كنغمة متنافرة بجلاء في ظل خلفية النجاحات التي تحققت في المفاوضات الثنائية الأمريكية السوفياتية ، وفي المفاوضات الإقليمية الأوروبية ، بشأن عدد كبير من المجالات الهامة لنزع السلاح الحقيقي .

ونظرا لما يخطوي عليه تصاعد إضفاء الطابع العسكري في بعض مناطق العالم من خطورة ، إن هدف نهج عالمي إزاء حل المسائل المتصلة بالحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، بالإضافة إلى إجراء تخفيض حقيقي في المستوى العام للمواجهة العسكرية ، أصبحت ملته بالموضوع أوثق من أي وقت مضى .

إننا نتفق مع الوفود التي تؤكد أن الاستخدام الكامل لإمكانات مؤتمر نزع السلاح باعتباره هيئة تفاوضية لم يتم حتى الآن . وأشير هنا إلى الغرض الكامنة في المؤتمر وإلى الإمكانات الناشئة عن التغيرات الإيجابية الجذرية السريعة في الحالة الدولية .

وكما يتضح من تقرير المؤتمر يشعر المشاركون بالقلق أيضا لعدم إحراز نتائج إيجابية ، وبدأوا في البحث عن طرق لتعزيز فعالية هذا المحفل . ونتمنى

(السيد باتيوك ، جمهوري)
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

لهم النجاح في جهودهم . ويرى وفد أوكرانيا أن هذه الجهود ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى توضيح الهدف من مؤتمر نزع السلاح ، ودور الآليات المتعددة الأطراف بشكل عام والمؤتمر على وجه خاص في عملية نزع السلاح بأكملها ، في ظل الظروف الجديدة .

ونرى أن المؤتمر ببساطة لا غنى عنه ، باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة . فنزع السلاح الحقيقي والتجريد من الصفة العسكرية ، في سياق العلاقات الدولية ، أن يكونا دائمين وفعالين إلا إذا كانا عالميين .

ومن وقت إلى آخر تظهر الحاجة إلى استعراض جدول أعمال المؤتمر . ومن الواضح أن أي شيء يمكن بمرور الوقت أن يكون محلا للاستعراض أو التوضيح أو التغيير في الشكل . وجدول الأعمال الحالي شامل جدا ولكن لا يشمل كل عمل المؤتمر . ونحن نوافق إلى حد ما على أن جدول الأعمال بصورته الحالية ليس أساسا عمليا تقوم عليه اتفاقات متعددة الأطراف صحيحة . ولعل بعض بنوده حتى الآن ، عامة وغير محددة لدرجة أنها لا تجعل موضوعا للمفاوضات . ولكن الأمر الأهم ليس جدول الأعمال ولكن بالآخرى توفر الإرادة السياسية إذا أريد للمحلل المتعدد الأطراف النهوض بمفاوضات متعددة الأطراف بغية التوصل إلى اتفاقات محددة صحيحة وتدابير حقيقية لنزع السلاح .

وفي هذا الصدد ندرك أن هناك شيئا مفقودا . فيجب أولا وقبل كل شيء ملء هذه الفجوة . ومن الممكن دائما إجراء تعديل في جدول الأعمال ما دام هناك استعداد لإجراء مفاوضات . وجدول الأعمال في شكله الحالي يسمح بالعمل في عدة مجالات هامة .

وفيما يتعلق بمسائل معينة مثل نزع السلاح النووي ومنع نشوب الحرب من الممكن أن نحدد نقاطا معينة ، تبشر بالخير من وجهة نظر التوصل إلى اتفاقات عملية . وفي هذا الصدد قدمت بالفعل اقتراحات سليمة .

ونرى أن العضوية في مؤتمر نزع السلاح والمشاركة في مفاوضاته مسألتان هامتان . وتتابع جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بعناية عمل المؤتمر . ونظرا لأننا نرغب في تقديم إسهامنا في ذلك العمل ، نتابع باهتمام خاص تبادل وجهات

(السيد باتيوك ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

النظر بشأن مسألة تعزيز فعالية المؤتمر ، مع الإشارة بمفصلة خاصة الى العضوية والى مشاركة المراقبين في عمله . وتوحي الخبرة أنه من الضروري أن تشارك في المفاوضات بشكل أو بآخر ، جميع البلدان المعنية بأي موضوع من هذه المواضيع ، وعلى سبيل المثال ، المفاوضات الخاصة بوضع اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية وبشأن تدمير المخزونات من هذه الاسلحة . إن مدى عالمية الاتفاقية سيحدد فعاليتها ومصيرها . ولهذا السبب نرى أن من المستصوب أن تتحقق ، في المراحل النهائية للعمل بشأن الاتفاقية ، مشاركة أكبر من جانب الدول غير الاعضاء . وينطبق هذا أيضا على مفاوضات أخرى ، سواء تلك التي تجري حاليا أو التي ستجرى في المستقبل ، لأن نزع السلاح العالمي يتطلب نهجا عالميا ومشاركة عالمية .

(السيد باتيوك ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

من جهة أخرى ، ندرك جميعا أن المفاوضات الجدية تثمر عندما تدور في محفل محدود العضوية . وفي الواقع ، كان هذا هو الأساس في تحديد العضوية الأصلية لمؤتمر نزع السلاح ، ومن ثم لجنة الـ ١٨ المعنية بنزع السلاح . ومع ذلك ، فإننا نؤمن أن الحل وسط بين النهجين المتطرفين في التعامل مع نفس المشكلة يمكن أن يتوفر ، إذا تناولنا هذه المسألة بمرونة وواقعية ، مسترشدين بمبدأ التركيز على الهدف .

وقد يجد المرء الحل في تبسيط مسألة مشاركة المراقبين في أعمال المؤتمر ، وفي أعمال هيئاته المنفردة مثل اللجان المختصة وأفرقة العمل . فيمكن لعضوية اللجان المختصة ألا تكون موازية لعضوية المؤتمر . بعبارة أخرى ، يمكن إعطاء فرصة لجميع البلدان المعنية لإجراء مفاوضات في إطار المؤتمر على القضايا التي تهمها ، وذلك على قدم المساواة وبغض النظر عما إذا كان البلد عضوا رسميا في المؤتمر أم لا .

بديهي ، قد تكون هناك اقتراحات أخرى وحلول أخرى لهذه المشكلة ، إلا أن هناك شيئا واضحا ، وهو أن التغييرات الجذرية التي تدور في عالم اليوم توفر لنا فرصة لإحراز تقدم في قضية نزع السلاح المتعدد الأطراف ، ولا يوجد أي عذر يبرر ضياع هذه الفرصة .

يشعر وفدي بالارتياح لأن عددا كبيرا من الدول ، كما يتضح من تقرير المؤتمر ، أبدى اهتماما محددا وحيويا بعمل المؤتمر ، كما أننا نرى أساسا للتفاؤل إزاء أعمال المؤتمر في المستقبل .

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود

أن أعرب لكم يا سيدي عن سعادة وفدي لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى . فنحن نعرف مهارتكم الدبلوماسية ، التي برهنتم عليها بجلاء ، لذلك فإننا نشعر بثقة كبيرة في قدرتكم على توجيه أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة . ويمكنكم الاعتماد على تعاون وفدي التام .

شهدنا في غضون العام المنصرم حقائق ، لا سيما فيما يتعلق بالتخلص من الحرب الباردة ، تؤكد أن العالم قد تغير إلى حد أكبر مما نتصور ، أو مما نحن على

استعداد للاعتراف به . ولكن أيا كان الأمر فلا شك في أن شمة تحديا ضخما أخذ في الظهور سيتحتم على المجتمع الدولي أن يواجهه . وهذا التحدي يهم كل دولة ولا يمكن تجاهله .

إن التشكيل الجديد للعلاقات الدولية في مجال الأمن لا يقتضي بالضرورة إطلاق العنان التام للخيال . فهو على عكس النقيض من ذلك لا بد وأن يكون ، شأنه شأن أي تترك انساني ، متأثرا بالماضي - وإن ظل له منطقته الخاص دون شك - وأن يبني على نكبات مختلفة عديدة من القوى والمصالح الأمنية .

نحن مقتنعون بأن أفضل سبيل لتجنب تكرار التجارب العقائدية الجامدة والتوجيهات السياسية التي اتسم بها إطار القوى في هذا القرن ، هو أن نوجد منظورا شاملا للأمن الجماعي ، يشمل من بين عناصر أخرى ، قرارا بأن نتناول قضايا نزع السلاح بنهم ، وأن نثبني مواقف لزيادة الشفافية وبناء الثقة ، وأن نبدأ عملية متعددة الأطراف تعطي دينامية متجددة للتعاون الدولي .

آن الأوان لكي نمضي قدما في بناء عالم أكثر تكاملا ، يحكمه المنطق ويقوم على السيادة المتساوية بين الدول . ونحن جميعا ، دون استثناء ، نشاطر مسؤولية ما يحدث على كوكبنا ، والأمر متروك لنا جميعا ليجاد حلول منصفة ودائمة . ولن تكون مهمة طالما تشاطرنا مشاكل وأهدافا مشتركة تفوق أهميتها أهمية المشاكل التي نلحقنا ، مثل التغلب على الفقر والركود الاقتصادي ، وضمان العدالة الاجتماعية ، والدفاع عن كرامة الإنسان ، وحماية البيئة ، والتعاون العلمي والتقني بوصفه وسيلة للتنمية ، والأخذ ، في مجال اختصاصنا نحن ، بمعيار جديد لنزع السلاح .

توجد بالفعل محافل وهيئات تفاوضية شتى . ومن منظور عالمي ، فإن جميع هذه العمليات المتوازية وغير المتمثلة في الظاهر ، تخضع لمنطق وترابط داخلي لا يجوز تجاهله . ويتضح هذا بجلاء من الروابط المتعددة بين مختلف منظومات الأسلحة التي يجري التفاوض بشأنها . ولو تعين علينا أن نحدد حلقة واحدة مشتركة بينها جميعا لقلنا إنها تكمن في أنها تستهدف جميعها وبغض النظر عن نشأتها النهائية إعادة تعريف الأمن الدولي .

إن بناء شبكة جديدة من العلاقات الدولية في مجال الأمن مهمة متعددة الاطراف بصورة أساسية ولا يمكن التنبه منها . ونحن نرى أن مؤتمر نزع السلاح مدعو للقيام بدور هام في هذا الميدان بالذات ، وذلك خلافا لما يراه البعض فيه من تبلد حتمي . ونحن مضمون على الاضطلاع بتحليل واقعي وغير متحيز لجدول أعماله ، وبهذا نركز على أهداف محددة تمل محل الشعائر التي لا هدف لها والتي يجري التعامل مع بعض القضايا من خلالها .

لا يمكننا أن نتصور هيئة ذات طبيعة مختلفة يكون بوسعها أن تعالج على نحو مناسب مجموعة من القضايا الأمنية المشتركة الأخذة في الظهور في عالم اختفت منه إلى حد كبير المجابهة بين القطبين . إن هذا المحفل بالذات الذي يضم ممثلي دول من الشمال والجنوب معا هو الذي يستطيع أن يحلل ، من منظور مختلف ، رؤية الأمن الدولي التي تدور الآن أماما حول محور أوروبي صرف .

إذ نتقدم بهذه الافكار ، فإننا نفعل ذلك لأننا نعتبر أن من المهم التشديد على أن الوقت حان للتفكير في خيارات تغرضها علينا الظروف الجديدة . من هذا المنطلق نعتقد أنه يتعين علينا ، ليتسنى لنا التعامل مع مشاكل المستقبل ، أن نُحكم السيطرة على الحاضر بشعور من المسؤولية ، وأن نجد الحلول المناسبة للقضايا التي لا تزال معلقة .

إن ابرام اتفاقية بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية هو النتيجة المنطقية لتطور الحالة الدولية ، وهذا يمكننا ، كما اعترف مؤخرا أحد الحلفين العسكريين ، أن نتصور اليوم عالما تفقد فيه الأسلحة النووية أهميتها .

كما يعلم الجميع ، فإن لتجارب الأسلحة النووية هدفا محددا ، وهو على وجه الدقة إمكانية تحديث الترسانات وإدخال منظومات جديدة أكثر دقة وأشد فتكا . إذن كيف يمكننا أن نوفق بين واقع حلفين لا يعترف أي منهما بأنه خصم للآخر وبين استمرار برامج التجارب هذه ؟

إن الذين يراقبون هذه الحالة هيئمة يمكن أن يغسروها على أنها افتقار إلى الاستعداد الحقيقي للتخلي عن سباق التسلح إلى الأبد . وفي هذا

الصدد يمكن القول بأنه إذا كانت المحادثات الثنائية بين الدولتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية بشأن منظوماتهما الاستراتيجية تعد مجرد وسيلة لتحديث ترسانتهما ، فإن رفضهما الاتفاق على الحظر الشامل للتجارب النووية يصبح أمرا مفهوما تماما .

وإذا كان للمجهود المتعدد الاطراف في سبيل إنهاء جميع التجارب النووية من جانب جميع الدول وفي جميع الاوقات - وهو ما نرغب فيه كل الرغبة - إذا كان له أن يصبح أداة ذات مصداقية فإن التفاوض في صدده ينبغي أن يكون بمشاركة نشطة من جانب جميع الدول التي تُجري تجارب على الأسلحة النووية ، ولا ينبغي أن يتحول الامر الى اتفاق يتفاضى عن استمرار هذه التجارب من خلال آليات تتيح اجراءها ، وإن يكن على مستويات أدنى .

يتعين أن تُركز المفاوضات على هيكل المعاهدة ، وعلى نطاقها وطرائق التحقق منها والامتثال لها . ومن المهم التشديد على أن هذه المسائل مترابطة ، ومتصلة اتصالا مباشرا بالهدف النهائي . باختصار ، فإن كل عنصر من هذه العناصر يمثل جوانب يجب تناولها ككل ، وذلك وفقا للمنطق الداخلي الذي تتمخض عنه المناقشات .

وأود أن أقتبس مما أشار اليه الوفدان الأرجنتيني والبرازيلي في بيان مشترك في مؤتمر نزع السلاح في ١٦ آب/أغسطس ، بشأن بند جدول الاعمال المتعلق بتجارب الاسلحة النووية :

"ولأننا ندرك تماما أهمية تلك الجوانب الامنية المرتبطة بالنشاط النووي ، فقد وضعنا أنماطا تعاونية وتنسيقية فريدة لسياساتنا المشتركة المتعلقة بالقضايا الدولية والرئيسية في المجال النووي . وهي معروفة تماما ، ولعل الخبرة التي اكتسبناها على الصعيد الثنائي في امريكا اللاتينية ، تثبت فائدتها عندما تسنح الفرصة لإقامة آليات تربط معاهدة الحظر الكامل لتجارب الاسلحة النووية بالاتفاقات الدولية القائمة في هذا الموضوع ، وغيرها من المكوك ذات الصلة" .

لقد قيل الكثير حول الوقف الكامل والنهائي لتجارب الاسلحة النووية كهدف ينبغي تحقيقه . ولن يكون ذلك بالمهمة السهلة ، إلا أنه إذا ما كان هناك التزام حقيقي من الجميع ، لم يعد إبرام اتفاق مرض لإنهاء التطوير النوعي والكمي للترسانات النووية في وقت معقول حلما بعيد المنال . وفي هذا السياق ، فإن المؤتمر المعني بتعديل اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب يوفر لنا ، في رأينا فرصة أخرى لمناقشة جميع الجوانب المتصلة بالموضوع ، ومحاولة التوفيق بين مواقفنا .

وفي الوقت الذي نجد أننا نعيد فيه النظر في أنماط كانت تبدو لنا من قبل حقائق ثابتة لا تقبل التغيير ، يتعذر علينا أن نفسر عدم إحراز التقدم الكافي على الصعيد متعدد الاطراف في مجال نزع السلاح النووي . ومن المدهش حقا أن يستمر الجمود حتى في ميدان ضمانات الامن السلبية . وقد طرأ تغير هام في العالم منذ الوقت الذي أصدرت فيه الدول النووية إعلاناتها إنفراديا فيما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ . وفي وقت تمتد فيه يد بالتحية لمن كان عدوا حتى البارحة ، ويستمر فيه كل طرف مع ذلك في الاحتفاظ بترساناته النووية كاملة تقريبا ، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا يمكن أن ترى بعد أن أمنها يمكن أن يعززه اتفاق لا يعتمد على ضمانات الامن السلبية .

لقد أصبح من المألوف أن نسلم بأهمية الفضاء الخارجي التي لا مرأى فيها بالنسبة للمجتمع الدولي . ومن ثم ، فلن أتناول بإسهاب مختلف أنماط الأنشطة ، بما فيها تلك الأنشطة ذات الطبيعة العسكرية والاستراتيجية التي مازالت بعض الدول تقوم بها في الفضاء . وأرى أن من المهم هنا أنؤكد أن الساحة الدولية في نهاية هذا القرن ، تتميز بالنسبة للفضاء الخارجي ، بجوانب مختلفة عن تلك التي تميزت بها العقود الثلاثة الماضية ، وتشير في الوقت نفسه أسئلة متزايدة الخطورة من وجهة نظر الاستراتيجية والأمن العالميين .

ويكفي أن نجري تحليلاً بسيطاً للغاية لنرى أن معايير الاستئثار والتحيز مازالت مائدة بالنسبة لموضوع الفضاء الخارجي ، وقد عرقلت البدء في مفاوضات محددة . وفي هذا الصدد ، حسبنا أن نقرأ بإمعان تقرير مؤتمر نزع السلاح . بيد أن أعمال اللجنة المختصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هذا العام أدت إلى التوصل إلى بعض الجوانب الجديدة التي ينبغي في رأينا متابعتها .

ويكتسب مفهوم معايير بناء الثقة في الفضاء الخارجي الآن مزيداً من المؤيدين ، وتدل الاقتراحات المختلفة التي قدمها عدد من الوفود على وجود توافق آراء يكفي لتناول الموضوع بطريقة أكثر موضوعية ومنهجية . وستكون هذه المهمة بلا انشراك مهمة صعبة ولا ينبغي أن يمس الاضطلاع بها أي موضوعات أخرى تتساوى معها في الأهمية ، وينبغي أن تواصل اللجنة المختصة النظر فيها على نحو جدي . ولهذا السبب ، نحن على ثقة من أن توسع فريق من الخبراء الحكوميين الاضطلاع بهذه المهمة الخاصة بنقطة ثامة والإسهام بالتالي في إجراء عملية النظر العالمي في موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وبلوغنا المرحلة النهائية من المفاوضات على اتفاقية الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية يتطلب أن نبذل جميعاً سلسلة من الجهود الإضافية لمواصلة تعزيز التوازن والتماسك في مشروع الاتفاقية ، وللإصرار بخطى العملية التفاوضية . ولهذا السبب ، نرجو بكل المبادرات في هذا السبيل . ولقد تصرفنا على هذا النحو في مؤتمر باريس

وكانبيرا . ونود أن نشير بنفس القدر من التشديد الى أن الخبرة التي اكتسبناها في فترة العام والنصف الماضية تدفعنا الى أن نؤكد أنه يتمتعين علينا تحاشي اتخاذ خطوات قد تشير توقعات لن تترجم في مرحلة لاحقة الى حقائق ملموسة مما يتجلى خاصة في الاستعداد لإبرام هذا المك . والآن إذ نجد بين أيدينا نما متطورا كان يمكن أن يصبح معاهدة اليوم لو توفرت الإرادة السياسية الكافية ، فإن من واجب كل الدول التي تلتزم بتحقيق نتائج نهائية لهذه المفاوضات أن تعمل على اتخاذ التدابير اللازمة بصدد الجوانب العملية للاتفاقية ونوعية الآليات المقبلة ، بغية ضمان فعالية تلك الآليات وكفالة الالتزام العالمي بالاتفاقية .

وهذا العام ، تلقت اللجنة الأولى وشيقتين تتملان بعملها ، الوثيقة الأولى من أفرقة الخبراء الحكوميين التي عينها الأمين العام في ميدان التحقق والوثيقة الأخرى تتعلق بالأملة النووية . وتكشف هاتان الدراستان عن جانب هام آخر في أعمال إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة ، التي يرأسها بتفان عظيم السيد أكاشي الذي نود أن نشيد بجهوده هنا . ونود أيضا أن نتناول بعض جوانب هاتين الوثيقتين .

تحتوي الدرامة (A/45/372) المتعلقة بدور الأمم المتحدة في ميدان التحقق على بعض النتائج الجديدة بالذكر . وعلى سبيل المثال ، تقول الفقرة ٢٥٧ أن الفريق خلص الى أن الأمم المتحدة سيتمين عليها طرق جوانب التحقق المتعددة الأطراف باهتمام متزايد ، ويمكن القيام بهذا عن طريق إنشاء قاعدة معلومات تفي بالفرض ، وعن طريق المزيد من الأنشطة في مجال الإعلام ، وعن طريق قيام الأمم المتحدة بدورها بوصفها الوديع لمكوك نزع السلاح .

وتماشيا مع هذه المبادئ ، وبهدف أن تصبح الأمم المتحدة محور عملية نزع السلاح في المستقبل ، نظر فريق الخبراء في إمكانية استخدام الأمم المتحدة للطائرات في أغراض التحقق ، وكذلك إمكانية قيام الأمم المتحدة بتطوير وإطلاق شبكة من التوابع الاصطناعية لأغراض التحقق من اتفاقات نزع السلاح .

وجنبا الى جنب مع هذه الافكار المحددة التي تبدو ضرورية أكثر فأكثر ، تشير الدراسة في الفصل المعنون "النتائج والتوصيات" إلى إمكانية إقامة نظام متكامل متعدد الاطراف للتحقق الدولي ، إذ تقول إن :

"نفس الاسباب الرئيسية التي أدت الى وجود نهج متعدد الاطراف لمعالجة مسائل معينة في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، تشير أيضا مسألة توافق إطار متعدد الاطراف لضمان التحقق من الالتزام باتفاقات نزع السلاح الناشئة عن ذلك" . (A/45/372 ، الفقرة ٢٧٥)

وتذكر الدراسة بأن أغلبية المجتمع الدولي ليس لديها "الوسائل للقيام تماما بهذه المهمة وليس متاحا لها سبل الحصول على الخبرة اللازمة" (المرجع نفسه) ومن بين تعقيبات فريق الخبراء على هذه المسألة تشير الى أنه ، في رأيهم ينبغي النظر الى إنشاء نظام دولي للتحقق باعتباره نتيجة عملية متطورة ، يمكن التوصل اليها ، في جملة أمور ، عن طريق إقامة :

"منظمة للتحقق "كمظلة شاملة" ناتجة عن التنسيق بين نظاميين

مستقبلين أو أكثر للتحقق أو إدماجهما" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٧٦)

ويدرك كل من شارك منا بشكل فعال في عملية التفاوض المتعددة الاطراف في مؤتمر نزع السلاح الحاجة الحقيقية الى وجود نظام متعدد الاطراف فيما يتعلق بمسألة التحقق . ولهذا السبب ، ضمن أسباب أخرى ، حرمت وفود الأرجنتين وتنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان ، قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على تشجيع هذه الفكرة على أعلى مستوى حكومي . وعلى ذلك من المهم الآن أن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يبدأ تنفيذ الاقتراحات الواردة في الوثيقة التي أشرت إليها توا .

هذا وتتضمن الوثيقة A/45/373 معلومات أخرى قدمها فريق الخبراء ، كما أنها تقدم معلومات إضافية للمعلومات الواردة في التقرير A/35/392 المقدم الى الجمعية العامة منذ ١٠ أعوام . وبالرغم من أن العمل في إعداد هذه الوثيقة كان مركزا ، إلا أنه ليس من السهل دائما استكمال وثيقة تعد واحدة من أهم وأكمل الوثائق الصادرة في سلسلة دراسات نزع السلاح . ومما يؤسف له في رأينا أن الدراسة التي أجريت في عام ١٩٩٠ لم تبق على التوازن الذي تحقق في عام ١٩٨٠ . ففي الوثيقة الجديدة تشديد مفرط على انتشار افتراضي ، يعطي انطباعا خادعا بأن التهديد الحقيقي للسلم يكمن في الانتشار الأفقي بدلا من الانتشار الرأسى ، في حين أن الترسانات النووية تضاغت بشكل كبير في الفترة التي انقضت بين التقرير الاول والتقرير الثاني ، مع بقاء عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية ثابتا .

ويكمن أحد أهم الفوارق القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الاولوية الكبيرة التي توليها البلدان المتقدمة النمو للعوامل التكنولوجية والعلمية . وإدراكا لهذه الحقيقة ، تعتقد بعض الدول أن الوصول الى المصادر العلمية والتكنولوجية الرئيسية يشكل عنصرا أساسيا في التغلب على مأساة الركود التي تعاني منها بعض المجتمعات اليوم .

ونحن مقتنعون بأن النهج الجديدة في العلاقات الدولية ستؤدي أيضا الى تعديل المعايير التقييدية في مدد الحصول على أحدث التكنولوجيات المتطورة ، حتى يمكن

استبدال الانماط الهرمية واحتكارات القلة للتكنولوجيا ، التي دلت خلال العقود الأربعة الماضية لا على عدم كفاءتها فحسب ، بل على ما هو أسوأ من ذلك ، ألا وهو إجحافها .

ومن شأن إيجاد آلية شاملة ودينامية للتعاون في الميادين التكنولوجية والعلمية - وخصوصا في مجالات مثل الطاقة النووية والغذاء والكيمياء والبيولوجيا ، على أساس من المساواة بدلا من الأساس التمييزي - أن يجعل بالإمكان تطبيق نظام عالمي حقيقي وفعال لبناء الثقة في العلاقات الدولية ، وأن يسهم في نفس الوقت بشكل حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد أكد الأمين العام بشكل خاص في تقريره عن أعمال المنظمة على ضرورة معالجة هذه المسألة .

وهناك بعض التجارب التي تستحق التحليل الكامل والتي يمكن استخدامها كأساس في هذا الصدد . وبعض هذه التجارب ذو طبيعة إقليمية متعددة الأطراف ، والبعض الآخر ذو طبيعة شئائية . وقد أشار الممثل الدائم للبرازيل في كلمته التي ألقاها منذ بضعة أيام ، إلى النوع الأخير وهو وارد في الوثيقة المعممة من الأرجنتين والبرازيل تحت الرمز A/45/586 .

وكما يعلم الجميع تعتبر الأرجنتين والبرازيل من بين الدول التي قامت خلال العقود القليلة الماضية بشكل نشط بتنفيذ برامج في ميدان الطاقة تستهدف تمكينها من تحقيق قدر من الاستقلال يتيح لها إمكانية تلبية احتياجاتها في عالم متقدم تكنولوجيا للناية ، ولكنه يعاني مع ذلك من مشاكل خطيرة في إمدادات الطاقة لا يجهلها أحد . إن عدم وجود أساس تكنولوجي وعلمي لدينا أمر سيؤثر بشكل خطير على هدفنا المشترك ذي الأولوية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى ضوء طبيعة وخصائص التكنولوجيات المعنية ، بدأنا منذ بضع سنوات عملية فريدة للانماج والتكامل والتنسيق تسمح لنا اليوم بأن نؤكد أن وجود برنامجين لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يرسيان نظاما للثقة والمنفعة المتبادلة يتسم بمثل المتانة والشفافية التي يتسم بها النظام القائم الآن بين الأرجنتين والبرازيل لهو أمر نادر فعلا .

ونأمل في أن تصبح تجربتنا في التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي أساساً لتفجيع عملية شاملة على الصعيد الدولي تتناول أحدث التكنولوجيات المتطورة التي تستهدف وضع نهاية للتخلف ، فتسهم في الوقت نفسه في تعزيز السلم والاستقرار . ونحن نعرف من تجربتنا الخاصة أن هذين الهدفين متكاملين تماما .

السيد بن جيمه (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن

أتكلم اليوم بالنيابة عن وفود البلدان الاعضاء في اتحاد المغرب العربي ، وهي الجماهيرية العربية الليبية وتونس والمغرب وموريتانيا والجزائر .

سيدي الرئيس ، يعمد وفود اتحاد المغرب العربي أن تضم صوتها الى أصوات الوفود التي أعربت عن ارتياحها لرؤيتكم تديرون أعمال اللجنة الاولى . فخالكم القضية وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة هما ضمان واضح وبارز لنجاح أعمالنا . وأود أن أضيف الى تهانينا المخلصة تأكيدنا بانكم ستحظون بالتأييد والتعاون الكاملين من وفودنا .

لقد انمكت التطورات الإيجابية في العلاقات الدولية التي طرأت طوال هذا العام في المناخ الهادئ بوضوح الذي يسود المناقشة العامة بشأن مسائل نزع السلاح التي جرت العادة على أن تفتح بها أعمال لجنتنا . وما من شك في أن المجابهة الإيديولوجية بين الشرق والغرب التي كانت جمعيتنا العامة محفلا لها وشاهدا عليها في نفس الوقت قد زالت لتحل محلها الممارسة المثمرة للحوار والتفاوض داخل المجتمع الدولي .

كما أنه ليس هناك أدنى شك في أن الثقة المكتسبة حديثا بين الدول الكبرى لها أهمية بالغة في إنعاش عمليات تحقيق السلم في عدد كبير من الصراعات الإقليمية التي كانت حتى عهد قريب تعرض على منظمنا وتجلب في ركابها شواهد المماناة والظلم واليأس .

وأخيرا ، لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن انحصار فلسفة الاعتماد على القوة ، وعودة الثقة يتيحان للأمم المتحدة ، واللجنة الاولى بشكل خاص ، ميدانا

لم يكن متوقعا للاستقواء والتوصية للجهنم بأهداف الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح التي هي أهداف تظل جديرة بكل الاهتمام .

وإذا قلت ما تقدم ، أود أن أصرب عن الأمل - ونحن نسمى معيا مشتركا لتحقيق نزع السلاح العام والكامل - في ألا يحل محل المواجهة الإيديولوجية التي كانت قائمة بالأمس ، صراع أكثر إحباطا بين أنانية الدول الأفسى والأقوى وبين المطالب المشروعة للعالم الثالث الذي طال تطلعه إلى السلم والعدل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن المناخ الجديد الذي يسود عملنا يرجع ، بطبيعة الحال ، بقدر كبير إلى التحسن المستمر في العلاقات الأمريكية السوفياتية . والتوقيع على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ثم تنفيذها يعد أبرز مثال على ذلك حتى الآن . ونأمل أن تتمثل الخطوة الهامة التالية في تخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية بنسبة ٢٠ في المائة وربما ٥٠ في المائة .

وهذا يبين أنه في مجال نزع السلاح الذي يشير قلقا اليوم ، تمثل الكارثة النووية أكبر تحد يواجه البشرية فعلا . ومهمتنا الرئيسية في هذا المحفل تتمثل في اتخاذ التفاوض بكل فضائله وسيلة للإقلال من خطر الدمار النووي تم القضاء عليه في نهاية المطاف ، هذه مهمتنا الرئيسية يجب أن تظل كذلك . وما دام هذا الخطر المروع المتمثل في فناء البشرية باقيا ، فسيظل أي تقدم صوب إزالة منظومات الأسلحة الأخرى يمرد النظر عن مزاياه ، مجرد تقدم نسبي .

أما ميدان نزع السلاح النووي ، فهو الميدان الذي نجد أنفسنا عاجزين فيه للأبد ، ورغم التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية الأمريكية السوفياتية ، عن أن نؤكد أن عملية القضاء التام على الخطر النووي قد بدأت بالفعل . فنحن لا نتكلم - في أفضل الأحوال - إلا عن تخفيض لترسانات أكثر من كافية أصلا للقضاء على كل أسباب الحياة من على كوكبنا عدة مرات .

ومن ثم ، فإن خطر الكارثة النووية لم يتراجع من الناحية النظرية . والدليل على عدم كفاية تلك العملية واضح في استمرار بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في إحصائها مراعاة عن أن تقدم إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، في إطار صك قانوني دولي ، ضمانات ملزمة محددة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها .

بل الأخطر من هذا ، أن سباق التسلح المستمر قد تجاوز هذه العملية نفسها ، فقد أصبح هذا السباق موجها الآن إلى إيجاد منظومات للتدمير الشامل متزايدة الإتقان والتقدم ، وأصبح يفرض عبئا ثقيلا على الجهود المبذولة حتى الآن لمعالجة الجوانب الكمية لنزع السلاح النووي .

وقد أرغمت لجنتنا هذه على أن تشير سنويا وعلى مدى عقدين من الزمان الى خطر هذا التنافس الطائش وذلك بإعادة التأكيد على أن استمرار إجراء التجارب النووية هو لب سباق التسلح . وقد وجهت ، على مر ثلاثة عقود ، بلا جدوى ، نداءات عديدة لوقف التجارب النووية ونفعا كليا ، فهي المصدر المباشر للتطوير الجاري للأسلحة النووية ولانتشارها الافقي .

وسيعقد هنا في غضون أقل من ثلاثة أشهر مؤتمر لتعديل معاهدة موسكو ، مستهدفا إعلان حظر شامل على جميع التجارب النووية في جميع المجالات . ونعرب هنا عن الامل في أن تتحد الدول النووية في العمل صوب تحقيق هذا الهدف البسيط والجذري في آن واحد ، وأن تتخلى عن نهجها المتمثل في التخفيض التدريجي لقوة التجارب الجوفية ، والذي لا يؤدي في نهاية المطاف إلا الى تنظيم سباق التسلح النووي المتواصل .

من الواضح أن الطريق الى نزع السلاح النووي سيكون بالضرورة طويلا ومحفوفنا بالعقبات ما دامت هناك عناصر مهتمة بالحفاظ على مواقف الماضي وبالتمسك بأمن الردع النووي المشكوك في نتيجته . ولهذا السبب قررت لجنتنا في مرحلة مبكرة جدا أن تتجاوز هذه النظرة وذلك باقتراح جعل مناطق كاملة من المعمورة آمنة ، وذلك بإعلانها مناطق خالية من الأسلحة النووية .

لقد شرع القادة الافارقة ، في أول اجتماع لهم في أديس أبابا ، ١٩٦٤ ، في السير على هذا الدرب بشجاعة . إلا أن جهودهم كانت وما زالت حتى الآن تحبط بسبب رغبة نظام عنصري في التسلط ، هو نظام جنوب افريقيا الذي ما زال يخضع القارة بأسرها لخطر التدمير الكامل . فهل هناك شمة حاجة لأن نبرز هنا أن قدرة جنوب افريقيا النووية هي صلب المشكلة بأسرها ، وأن نظام الفصل العنصري البغيض السائد في ذلك البلد لا يؤدي إلا الى زيادة الخطر ؟ وهل نحن بحاجة لأن نشير الى التناقض القائم في الحجة التي رددت بشعور تام بالرضا عن الذات في المناقشة العامة ، والتي مؤداها أن القدرة النووية لجنوب افريقيا قد تلاشت الآن ، كما لو كان في الامر معجزة ، وذلك لمجرد انه قد تبنت دلائل قليلة - وإن يكن ضعيفة للغاية - على احتمال تفكيك نظام الفصل العنصري ؟

إن نفس الخطر المحتمل سيظل قائما سواء بوجود الفصل العنصري أو بدونه . ولن نتوقف عن المطالبة بالقضاء عليه تماما ونندد بأولئك الذين يشاركون - عن طريق تقديم مساعدة فنية أو مادية - في تحسين تكنولوجيته .

فهل هناك مدعاة للدهشة حقا إذا كان المتواطئ الأساسي مع نظام الفصل العنصري في تمنيعه للأسلحة النووية هو نظام آخر من نفس الطراز دأب المجتمع الدولي بانتظام على إدانة ممارساته اللاإنسانية إزاء الشعب الفلسطيني الذي حرم من أرضه . فيالقول المسؤولية الملقاة على عاتق أولئك الذين مكّنوا - سواء بممتهم الاثم أو بتواطؤهم الخفي - ذلك النظام من أن يطور بلا رادع وبمناى عن أية رقابة دولية قدرات تدميرية مروعة تستهدف تحقيق رغبته في السيطرة الإقليمية بكل وسائل الابتزاز النووي . إن ما قامت به السلطات الصهيونية في العام الماضي من تجريب إطلاق قذيفة قادرة على حمل رؤوس نووية ينتهي مسارها بمحاذاة شاطئ ليبيا إنما تبرهن ، إذا ما كانت شمة حاجة إلى برهان ، على حقيقة ذلك الخطر .

في أوائل العام الماضي ، وعلى إثر مؤتمر باريس ، بدأنا نأمل في وجود قوة دفع سياسية جديدة في المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بالأسلحة الكيميائية في إطار اللجنة المختصة التي أنشأها مؤتمر نزع السلاح . لكن تصارع المفاوضات المتوقع لم يحدث للأسف ، بل على النقيض من ذلك ، شهدنا خلال دورة الصيف تحديا خطيرا بل ومتعمدا لتوافق الآراء الذي كان قد تحقق من قبل بمدد مسائل نعتبرها أساسية . ولا يمكننا أن نقف موقف المتفرج ونسمح للمفاوضات بأن تنحرف عن هدفها الأساسي أي الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية ، لتتحول بدلا من ذلك صوب مجرد إبرام معاهدة عدم انتشار ، أي مك قانوني ندرك جميعا حدوده وعيوبه تماما ، على أساس تجربتنا السابقة في المجال النووي .

ومع ذلك ، رحبنا بارتياح بالغ بالطفرة التي تحققت في حزيران/يونيه الماضي في إطار المفاوضات الأمريكية السوفياتية المتعلقة بالمسألة العويمة المتمثلة في الأولوية والجدول الزمني لتدمير ٩٨ في المائة من مخزونات ومنشآت الأسلحة الكيميائية . ورغم ذلك ، فإن الشروط الموضوعة لتدمير الباقي ، والتي تتطلب

انضمام جميع ما يسمى بالدول القادرة أو الرئيسية إلى الاتفاقية ، إنما تنحصر ضمنها إلى إقامة نظام لعدم الانتشار غير محدد الأجل . وقد تعززت مخاوفنا بالنسبة لهذا التغيير في الأهداف المحددة للمفاوضات متعددة الأطراف من جرّاء التردد المستمر الذي يظهره البعض فيما يتعلق بمفهوم حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ذاته . وهذا التردد يكشف بجلاء عن اعتزام هؤلاء عدم المضي في تدمير كل المخزونات الكيميائية بل ، في الواقع ، الإبقاء على تحفظاتهم على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، رغم أنهم لا يعلنون ذلك رسمياً .

اننا ندرك تماما أن الطريق إلى نزع السلاح العام الكامل طويل ومليء بالعقبات . واننا بحاجة إلى أن نقطعه بالتدرج مع تزايد الشقة . إن تناقص العداء الأيديولوجي وظهور التطورات الإيجابية في المنازعات الإقليمية يعيدان لمنظمتنا الدولية في ميادين عديدة المكانة اللازمة لممارسة الولايات المتعددة التي عهد بها إليها . ويوما بعد يوم تتسع مجالات العمل الملموس والتعاون المتعدد الأطراف لتشمل مسائل جديدة تواجهها البشرية ابتداء من الأمطار الحمضية إلى المخدرات ، ومن الأيدين إلى الميد بالشباك العائمة .

فكيف إذن نستغرب شعورنا بالدهشة والاسف إزاء انعدام التقدم الفعلي فسي المحافل الخامسة بالمفاوضات المتعددة الأطراف حول مسائل نزع السلاح ، التي هي من أهم أهداف منظمتنا منذ بداية انشائها ؟

وكيف لنا ألا نعرب عن القلق إزاء إصابة ذلك المحفل الفريد للمفاوضات المتعددة الأطراف ، وهو مؤتمر نزع السلاح ، بما يشبه الشلل ، حيث تؤدي الحيل الإجرائية ، إلى منعه من النظر في مسائل نزع السلاح التي ينبغي أن تكون لها الأولوية لدينا جميعا ؟

وأنا أثير هنا إلى القلق الذي يساورنا عاما بعد عام ونحن نرى المؤتمر يكرس الجانب الكبير من اجتماعاته - ٦٥ في المائة من اجتماعاته كل عام - للنظر في مسألة الأسلحة الكيميائية . كما أنني أثير أيضا إلى مؤالنا المشروع عن مستقبل هذا الإطار الشمين للمفاوضات بعد أن تعتمد الاتفاقية التي تحظر الأسلحة الكيميائية .

أما بالنسبة لهيئة نزع السلاح ، فإن دورة هذا العام قد أتاحت لنا أن نختم دراسة العديد من بنود جدول الأعمال . ولكن علينا ألا نشدع . فالتنازلات الهامة التي قدمناها في سبيل وضع وثائق تحظى بتوافق الآراء لا يمكن تفسيرها على أنها رجوع عن المبادئ والمواقف السياسية التي دافعنا عنها باستمرار ، مع حركة بلدان عدم الانحياز ، في هذا المحفل . وينبغي أن ينظر إلى هذا الجهد التوفيقى كتعبير عن ارادة سياسية للتوصل إلى قاسم مشترك - ولو كحد أدنى - في تحليل بنود جدول الأعمال هذه والتوصل إلى نتائج بشأنها .

وبعد بضعة أسابيع قادمة ، وأثناء مناقشة مضمون جدول الاعمال للدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح ، سنبدى روح الانفتاح ذاتها ونفس الارادة من أجل التوفيق لاننا نشارك بطبيعة الحال الحرص الذي أعربت عنه هنا وفود عديدة على أن يكتسب عملنا ، في هذا الاطار الذي يستهدف التوصل الى اتفاقات ، أقصى قدر من الفعالية .

ولهذا السبب فاننا نتوقع من جدول الاعمال الجديد أن يكون مختصرا - بحكم الضرورة - وأن يركز بدرجة أكبر على الاهداف التي عهد بتحقيقها الى الهيئة من قبل الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، ومنها نزع السلاح النووي - وأكرر نزع السلاح النووي - الذي ينبغي أن تظل له مكانة بالغة الاهمية .

وفي هذه المرحلة الحرجة من التاريخ الحديث ، فان التعددية ، بكل ما تعنيه من مشاركة الجميع على قدم المساواة ، تشكل تطورا قيما وتتيح إطارا قابلا للاستمرار للعمل في سبيل معيننا المشترك لتحقيق نزع السلاح العام الكامل . وأملنا أن تقدم هذه الدورة الدليل على قدرتها على تحقيق النتائج الايجابية إذا ما توافرت لها الارادة السياسية وإذا ما اضطلعت جميع الدول بواجباتها كاملة في استئناف الحوار لتحقيق الهدف الذي نصبو جميعا الى تحقيقه ألا وهو السلم والامن والتنمية الاجتماعية .

السيد بيرييز - بايون (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشمر

وفد أوروغواي بسعادة بالغة إذ يهنئكم يا سيدي بمناسبة انتخابكم كرئيس للجنة الاولى ، كما يهنئ أعضاء المكتب . ونحن نتطلع الى تقديم دعمنا لكم في هذه الفترة ، حيث يصبح للمسائل التي تنظر فيها اللجنة تأثيرا خاصا على المناخ الدولي الجديد .

وتعلق شعوب العالم أهمية قصوى على مشكلات السلم والامن نظرا لنزع السلاح الأيديولوجي الذي يجري بين الكتلتين الرئيسيتين اللتين قسمتا العالم .

وعلىنا أن نحاول أن نضمن الآن أن يؤدي نزع السلاح الأيديولوجي هذا الى وضع نهاية لسباق التسلح ، وهو أمر قد يكون أفضل سبيل الى تحقيقه هو تعزيز منظومة الامم المتحدة . وهناك مؤشرات واضحة بالتأكيد على أن هذا هو ما يحدث . ففي الشهر المقبل سيعقد مؤتمر قمة في باريس سيضع اللمسات النهائية لشكل جديد للامن الأوروبي ، والمنازعات الدموية تتجه الى طريق الحل ، وعلى المستوى الثنائي يستطيع الاتحاد

السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية أن يشير إلى الانجازات الملموسة التي حققها في مفاوضاتها حول نزع السلاح .

لكن هذا المناخ الجديد ليس واسع الانتشار في حقيقة الأمر ، ولم يؤد إلى حلول محرية لكل الشرور المحيطة بالعالم .

فغزو العراق للكويت ، وهو أول نزاع يشتعل في فترة ما بعد الحرب الباردة ، يطمنا وجهها لوجه أمام حقيقة صارخة . أنه يكشف كذلك عن شفرات في نظام الأمن الجماعي كان يحجبها التنافر بين الشرق والغرب والمخططات النظرية فئائية القطب .

لقد نجمت الأزمة في الخليج إلى حد كبير عن سباق التسلح المحموم ، ونحن نواجه الآن الحاجة الملحة إلى إقامة آليات لنزع السلاح بوصفها مسألة بالغة العجلة . وكما قال رئيس وفد أوروغواي السيد فروس اسبيل في هذه الدورة للجمعية العامة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ :

"يتعين على المجتمع الدولي أن يتلافى ظهور حالات خطيرة مماثلة في المستقبل . هذا لن يتسنى إلا إذا أمرنا بعملية نزع السلاح . وتفهم أوروغواي أن المهمة العاجلة تتمثل في التركيز على تشديد إجراءات الحد من الأسلحة وتحديد ما سواء كانت أسلحة تقليدية أو نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية أو فضائية .

"ولابد من الانطلاق بهذه المهمة وذلك بالفروع في مفاوضات جديدة والامراع بالمفاوضات الحالية واعداد اتفاقيات جديدة خاصة بالموضوع والتصديق على المعاهدات الحالية من قبل الدول التي لم تصدق عليها بعد وإنشاء مزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتحسين القائم منها حالياً وتعزيزه وإقامة مناطق كاملة للسلم" . (A/45/PV.21 ، ص ٨)

ولا ينبغي أن يقتصر مفهوم الأمن على مجرد توازن في القوات العسكرية يقوم على صورة مسموغة من سباق التسلح .

وعليها أن ندرك أن عدم الاستقرار وعدم الأمن والتخلف هي مظالم تسبب فيها
سباق التسلح وأن اعطاء الأولوية للأمن العسكري على حساب مجالات الحياة الأخرى لن يؤدي
إلا إلى مزيد من تفاقم الدائرة المفرغة التي يدور فيها التخلف وسباق التسلح
وانعدام الأمن .

ولابد أن تشهد السنوات المقبلة تحويلا مكثفا للموارد المالية والتكنولوجية
من المجال العسكري إلى المجالات الأخرى المثمرة .

إن الاستخدام العقلاني لمفانم السلم سيشكل أحد العوامل الرئيسية في تحطيم الدائرة المفرغة التي أشرت إليها توا . ولقد سُلّطت الأضواء ، خلال هذه المناقشة على الجوانب البيئية للأمن ، وعلى الترابط بين نزع السلاح والتنمية والبيئة . وكان مفير البرازيل بوجه خاص بليفا في إبرازة لهذه المسألة ، فمجرد وجود الأسلحة النووية والكيميائية والاشعاعية والبكتريولوجية فضلا عن إجراء التجارب النووية يشكلان بلا شك أخطر تهديد للبيئة . ولذا ، نؤيد بحماس المبادرة التي طرحتها في الأسبوع الماضي السفير ماج شيورين ممثلة السويد .

كما يقول الأمين العام في تقريره المقدم الى الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة فإننا :

"نشهد حالة تجاوزت فيها خطى التطورات السياسية السريعة ، التقدم

الحذر في مفاوضات الحد من الأسلحة ونزع السلاح" . (A/45/1 ، ص ٢٣)

وفي اعتقاد وفدي أن عدم الانتشار النووي يمثل شاعلا ملحاً على الصعيد المتعدد الأطراف . وترى أوروغواي أن معاهدة عدم الانتشار هي أفضل صك لمنع انتشار الأسلحة النووية ، ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة لبلوغ تلك الغاية ، فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، ومناطق السلم واتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تعدّ ضمن أمور أخرى ، وسائل فعالة لتحقيق الهدف المشترك المنشود المتمثل في مكافحة شتى أشكال الانتشار .

ولقد كان بومع المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار أن يحقق المزيد وبخاصة فيما يتعلق بالضمانات اللازم توفيرها للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية . ولكننا قد نجد مدعاة للارتياح في الانجازات الهامة المحرزة في اجتماع جنيف الأخير حيث جرت مناقشة مستفيضة بشأن موضوع عدم الانتشار على وجه التحديد .

ومما يبعث على الأسف ، أنه لم يتسن ، فيما يتعلق بمسألة حظر التجارب النووية التقريب بين المواقف بما يكفي لتحقيق نتائج ايجابية وملموسة بقدر أكبر ، وفي رأينا أن هذا الموضوع يشكل لب مناقشة مسألة عدم الانتشار . ولا يمكن أن نوافق

على القول بأن زيادة التطوير التكنولوجي للترسانات الذرية نتيجة للتجارب يمكن أن تفضي بحال من الأحوال إلى السلم والأمن العالميين وهذا بالقطع أمر غير وارد في الظروف الراهنة . وعلى الرغم من حساسية الموضوع ودقته ، فإن وفدي على اقتناع بأنه يجب علينا إحراز تقدم في هذا المجال . وانطلاقاً من هذه الروح ستشارك أوروغواي في المؤتمر المزمع عقده في كانون الثاني/يناير المقبل لتعديل معاهدة موسكو .

إن مجرد احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية في صراع إقليمي يبرز مرة أخرى الحاجة الملحة إلى التعجيل في مؤتمر نزع السلاح بالجهد الرامي إلى عقد اتفاقية تحظر إنتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها واستخدامها ، وتنص على القضاء على جميع المخزونات دونما تمييز ، وعلى تطبيقها والتحقق من نفاذها على الصعيد العالمي . وأملنا أن يعطى الاجتماع الوزاري المزمع عقده في إطار مؤتمر نزع السلاح دفعة حاسمة لوضع تلك الوثيقة في صيغتها النهائية .

أما عن نزع السلاح التقليدي فيرحب وفدي بالنجاح المنقطع النظير المحرز على الصعيد الإقليمي في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . بيد أننا نشعر بالقلق إزاء احتمال أن يترتب على التخفيضات المتوخاة في مستوى الأسلحة في أوروبا نقل فائضات تلك الأسلحة إلى مناطق أخرى . فها هي الأزمة في الشرق الأوسط تلقتنا مرة أخرى درساً قاسياً بأن علينا إنشاء آلية للحد من كل صفقات الأسلحة وكفالة الشفافية فيها . ومن ثم يؤيد وفدي دعوة الأمين العام إلى :

"إيلاء اعتبار جاد لمسألة إنشاء سجل دولي لعمليات نقل الأسلحة كخطوة

أولى نحو كبح جماح ما أصبح يشكل تجارة مزدهرة" . (A/45/1 ، ص ٢٦)

كما أننا نرى أن تقرير فريق الخبراء الذي أقر هذا العام بتوافق الآراء في هيئة نزع السلاح يوفر مادة مفيدة لإحراز مزيد من التقدم في هذا المجال .

وأخيراً أود أن أطرح بعض الأفكار فيما يتعلق بترشيح أعمال اللجنة الأولى . فلقد استمعنا على امتداد المناقشة العامة الراهنة إلى العديد من النداءات الداعية

الى التزام الواقعية والروح العملية وادراك المسؤولية ، مما يؤدي - فيما هو مأمول - الى نتائج ايجابية ملموسة . ووفدي يؤيد تماما تلك النداءات التي تدعونا الى عدم تحديد أهداف غير واقعية لا نستطيع بلوغها . ولكن النزعة الواقعية المستنيرة يجب أن تكون ابداعية وقائمة على عزم أكيد على التقدم ، مع الادراك الصحيح للمنظور التاريخي . إن أقصى حد للترشيد إنما يتمثل في احترام آراء الغير . ولقد كانت دورة هيئة نزع السلاح الماضية خير تجسيد لذلك الاتجاه .

وسوف يؤيد وفدي جهود الترشيح التي سبقت الإشارة إليها مثل الجمع بين مشاريع القرارات المتماثلة ، وحذف بنود جدول الأعمال التي لم تعد لها أهمية ، والنظر في البنود الأخرى المتعلقة بأهداف طويلة الأجل كل عامين أو ثلاثة أعوام . كما أننا سنشارك بدور بناءة في النظر فيما قد يقترح من تدابير أخرى . وفي ظل تلك الروح ، وفي إطار المبادئ التوجيهية تلك تعرب أوروغواي مرة أخرى عن ثقتها في دور الأمم المتحدة في العمل في سبيل السلم والأمن الدوليين .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠